

مرسوم رقم (٦) لسنة ٢٠١٩
بالتصديق على مذكرة تفاهم للتعاون في المجال الفلاحي
بين حكومة دولة قطر وحكومة المملكة المغربية

نحن تميم بن حمد آل ثاني أمير دولة قطر ،

بعد الاطلاع على الدستور ،

وعلى وثيقة التصديق الصادرة في العشرين من شهر رمضان عام ١٤٣٩
هجريه ، الموافق للرابع من شهر يونيو عام ٢٠١٨ ميلادية ،
وعلى اقتراح نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الخارجية ،
وعلى مشروع المرسوم المقدم من مجلس الوزراء ،

رسمنا بما هو آت :

مادة (١)

صُودق على مذكرة تفاهم للتعاون في المجال الفلاحي بين حكومة دولة
قطر وحكومة المملكة المغربية ، الموقعه بمدينة الرباط بتاريخ ٢٠١٨/٣/١٢ ،
المرفق نصها بهذا المرسوم ، وتكون لها قوة القانون ، وفقاً للمادة (٦٨)
من الدستور .

مادة (٢)

على جميع الجهات المختصة ، كل فيما يخصه ، تنفيذ هذا المرسوم .
ويُعمل به من تاريخ صدوره . ويُنشر في الجريدة الرسمية .

تيم بن حمد آل ثاني
أمير دولة قطر

صدر في الديوان الأميري بتاريخ : ٨ / ٦ / ١٤٤٠ هـ
الموافق : ١٣ / ٢ / ٢٠١٩ م

مادة (1)

تهدف هذه المذكرة إلى رفع مستوى التعاون بين الطرفين في المجال الفلاحي في شقيه الزراعي والحيواني وتطويره بما يخدم مصلحة البلدين ويمرّز مستوى الأمن الغذائي في كلا البلدين، من خلال تحديد القضايا ذات الاهتمام المشترك ووضع آلية يمكن من خلالها متابعة جهود التعاون في المجالات المحددة في المادة (2) من هذه المذكرة.

مادة (2)

يعمل الطرفان على ترقية وتطوير التعاون بينهما في المجالات التالية:

- 1- التعاون في مجالات الأمن الغذائي من خلال التعاون العلمي والفني وإجراء الأبحاث المشتركة والتدريب وتبادل الخبرات في مجال الانتاج الحيواني والنباتي.
- 2- التعاون الفني وتبادل الخبرات والتدريب في مجال المختبرات البيطرية، وبرامج مكافحة أمراض الحيوانات وإنتاج اللقاحات البيطرية والأبحاث البيطرية وتربية ورعاية وتغذية وتناسل الأغنام والماعز.
- 3- التعاون في مجال تجارة الحيوانات الحية بين البلدين وفقاً للقوانين النافذة، والاستثمار في مجال الأعلاف الحيوانية.
- 4- تبادل المطبوعات والمنشورات والأبحاث والأفلام الزراعية والإرشادية.

- ٥- تبادل المعلومات والنشرات والدراسات والتقارير الفنية المتعلقة بمحور الهندسة الوراثية النباتية والحيوانية وتجارب زراعة الأنسجة النباتية ودراسة الموارد الوراثية وتشريعات الموارد الوراثية من خلال المراسلات الرسمية بين الطرفين في إطار القوانين المنظمة لذلك في كلا البلدين.
- ٦- الاستفادة من الدورات والبرامج التدريبية المتخصصة في مجالات التقنية الحيوية المختلفة لتدريب وتأهيل الكوادر الوطنية بين البلدين.
- ٧- المجالات الأخرى ذات الصلة والاهتمام التي يتم الاتفاق عليها بشكل متبادل من قبل الطرفين.

مادة (٣)

يجوز للطرفين عقد اجتماعات تشاورية للتسيق في المجالات التي تدخل في نطاق هذه المذكرة ، ويتم بالاتفاق المشترك تحديد زمان ومكان وجدول الأعمال المتعلق بهذه الاجتماعات.

مادة (٤)

يتحمل الطرف الموفد نفقات سفر وفوده إلى الطرف المضيف نهائياً وإيلياً. ويتحمل الطرف المضيف نفقات الإقامة والمواصلات الداخلية والعلاج الداخلي في الحالات الطارئة لوفود الطرف الآخر، وذلك وفقاً للقواعد المعمول بها في كلا البلدين.

مادة (٥)

يتم تنفيذ هذه المذكرة وفقاً للتشريعات الوطنية لكلا البلدين. ولا تؤثر هذه المذكرة على حقوق التزامات الطرفين الناشئة عن الاتفاقيات الدولية الأخرى التي يكون أي من الطرفين طرفاً فيها.

مادة (٦)

أي خلاف أقد ينشأ بين الطرفين حول تفسير أو تنفيذ أي مادة من مواد هذه المذكرة، تتم تسويته ودياً بالطرق الدبلوماسية.

مادة (٧)

يجوز تعديل أحكام هذه المذكرة أو أي نص من نصوصها باتفاق الطرفين كتابة، وتدخل هذه التعديلات حيز النفاذ وفقاً لذات الإجراءات المتصوص عليها في المادة (٨) من هذه المذكرة.

مادة (٨)

تدخل هذه المذكرة حيز النفاذ من تاريخ الإصدار الأخير الذي يخطر فيه أحد الطرفين الطرف الآخر كتابة، وعبر القنوات الدبلوماسية، باستيفائه للإجراءات القانونية الداخلية للمتطلب في كلا البلدين، وتظل سارية المفعول لمدة (٥) خمس سنوات، وتجدد تلقائياً لمدة أو لمدد أخرى مماثلة، ما لم يخطر أي من الطرفين الطرف الآخر كتابة برغبته في إنهائها، وذلك بمقترة (٦) ستة أشهر على الأقل قبل تاريخ إنهائها أو انتهائها مدتها الأصلية عبر القنوات الدبلوماسية.

ولا يؤثر إنهاء أو انتهاء هذه المذكرة على إتمام المشاريع والأنشطة القائمة التي نشأت خلال سريانها، وذلك لحين استكمالها، ما لم يتفق الطرفان على خلاف ذلك.

وأشهاداً على ما تقدم، قام القومطان أدناه، والخولان من قبل حكومتيهما، بالتوقيع على هذه المذكرة.

حررت هذه المذكرة ووقعت في مدينة الرياض بتاريخ ١٢/٣/٢٠١٨م، من نسختين
أصليتين باللغة العربية ، ولكل منهما ذات الحجية.

عن
حكومة المملكة العربية

حكومة دولة قطر

عبد الرحمن
وزير للزراعة والتصيد البحري
والتربية القروية والمياه والغابات

محمد بن عبدالله الرومي
وزير البلدية والبيئة

Abdulrahman

محمد بن عبدالله الرومي